الأمم المتحدة S/PV.5080

# مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٨٠**

الخميس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيروبي

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد دانفورث | (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد دنيسوف |
| | إسبانيا | السيد ياننيس - بارنويفو |
| | ألمانيا | السيدة مولر |
| | أنغولا | السيد غسبار مارتنس |
| | باكستان | السيد أكرم |
| | البرازيل | السيد ساردنبرغ |
| | بنن | السيد أديشي |
| | الجزائر | السيد بعلي |
| | رومانيا | السيد موتوك |
| | شيلي | السيد مونيوز |
| | الصين | السيد وانغ غوانغيا |
| | فرنسا | السيد دلا سابلبير |
| | الفلبين | السيد باخا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير إمير جونز باري |

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-61507 (A)

*0461507*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**تقارير الأمين العام عن السودان**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للقرار ١٥٦٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

في البداية، اسمحوا لي أن أقول ما أعتقد أنه ينبغي أن يكون أمرا بديهيا: ألا وهو أن هذه جلسات غير عادية بشكل كبير لمجلس الأمن. فمنذ عام ١٩٥٢، حينما اتخذ مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها مقرا لهما في نيويورك، لم يعقد المجلس جلسات خارج مدينة نيويورك سوى ثلاث مرات. وهذا يبين الاهتمام القوي جدا لمجلس الأمن بالحالة في السودان والتزامه بمستقبل ذلك البلد، فضلا عن كونه تعبيرا للمجلس عن حقيقة أننا لسنا موجودين هنا اليوم فحسب، ولكننا مستمرون في العمل قدر استطاعتنا في المستقبل أيضا لكي نضمن أن يتمتع السودان بمستقبل قوي ومجد.

وبالنيابة عن أعضاء المجلس، يسرني أن أنوه بوجود فخامة الأونرابل موواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، التي ينعقد فيها مجلس الأمن. وأود أن أشكر حكومته على السخاء في دعمها ومساعدتها لإنجاح جلساتنا.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة للرئيس كيباكي.

**الرئيس كيباكي** (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أرحب بكم جميعا في نيروبي. مرحبا بكم؛ وأرجو أن تشعروا بأنكم في بيتكم، والأهم من ذلك، بالرغم من أننا نفترض أنكم أشخاص منشغلون بعمل كثير جدا، ألا تعجلوا بالعودة إلى دياركم بعد هذه الجلسة. وفروا بعض الوقت على الأقل لمشاهدة القليل من كينيا ولمشاهدة القليل خارج نيروبي. وستستقبلون استقبالا حار في تلك الأماكن. ونأمل أن تبقوا.

ثانيا، إن الأمر الهام جدا هو أن تجتمع هذه المؤسسة الهامة جدا في دولة عضو. لقد اخترتم أن تجتمعوا هنا في نيروبي التي تشكل مكانا مناسبا، لأن ثمة وجودا للأمم المتحدة هنا – الأمانة العامة وما إلى ذلك – ولهذا السبب فإننا نرحب بكم ترحيبا حار جدا.

ثالثا، آمل أن تكون الجلسة ناجحة. ويحدوني الأمل أيضا أن تتمكنوا من استكمال العمل بشأن جدول الأعمال الذي حددتموه بأنفسكم، وأن نتوصل إلى نتائج إيجابية، لأنه لا توجد مشكلة من المشاكل التي نواجهها، وهي مسائل تؤثر على البلدان الأعضاء، يتعذر حلها.

ونحن في هذا البلد نريد أن نشارك في النظر في المسائل المعروضة على المجلس. وبالتالي، اسمحوا لي أن أدلي ببيان موجز.

إنني أرحب بوجود مجلس الأمن في كينيا لعقد هذه الجلسة للمجلس، وهي جلسة مكرسة لمسألتي السلام والأمن في السودان وفي الصومال. وتحظى القضايا التي سيناقشها المجلس بأهمية حاسمة لكينيا وللمنطقة. وأشعر بالتشجيع خاصة لأن المجلس اختار أن يجتمع هنا في نيروبي.

لقد وجه ذلك القرار، في حد ذاته، إشارات قوية بالنسبة للأهمية التي يوليها المجلس لإحلال السلام والأمن في القرن الأفريقي. فالصراعان الدائران في السودان والصومال أثرا سلبا على كينيا، التي تستضيف العديد من اللاجئين من البلدين. وأدت إلى تفاقم هذا الأمر مشكلة الانتقال غير

القانوني للأسلحة النارية غير المشروعة، التي زادت انعدام الأمن في بلداتنا ومدننا، فضلا عن الأرياف.

وخلال العقد الماضي، دأبت الحكومة على المشاركة في عمليتي السلام لكل من السودان والصومال. وكان الطريق وعرا لنا جميعا، ولكننا الآن مفعمون بالأمل. وبالنسبة للسودان، بالرغم من الحالة المحزنة السائدة في منطقة دارفور، فإن عملية نيفاشا للسلام مستمرة، ويظل يحدونا الأمل أنه سيتم، خلال الأشهر المقبلة، التوقيع على الاتفاق النهائي للسلام هنا في كينيا. ونناشد المجتمع الدولي ألا يدير ظهره لشعب السودان في هذا الوقت الحاسم. وينبغي أن يبقي المجتمع الدولي العملية قيد نظره حتى النهاية ذاتها. وتلك هي الطريقة الوحيدة لإظهار التزامنا بتحقيق السلام الدائم لشعب السودان.

وفيما يتعلق بالصومال، فإن الحكومة الاتحادية الانتقالية قائمة الآن. ولقد جرى انتخاب أعضاء البرلمان الصومالي، وأدى الرئيس اليمين الدستورية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. كما تم تعيين رئيس للوزراء.

إن الطريق المؤدي إلى تحقيق السلام الدائم في الصومال قد تم تحديده، ولكننا لم نبلغ هدفنا المنشود – وهو إنشاء حكومة عاملة بشكل كامل في الصومال. وما تتوقعه كينيا اليوم من مجلس الأمن هو أن يحشد قواه بشكل جماعي وراء حكومة الصومال وأن يساعدها على الانتقال إلى الصومال.

وسيؤدي وجود الحكومة الصومالية في مقديشو إلى تعزيز وتوطيد عملية المصالحة التي ما زالت مستمرة في ذلك البلد. وأناشد المجتمع الدولي أن يستمر في العمل بشكل دؤوب لمساعدة شعب الصومال على تحقيق السلام الدائم. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي العمل على نحو وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي بغية ضمان استمرار مفاوضات السلام في نيفاشا. وفي حالة الصومال، فإن هناك حاجة إلى دعم المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى.

وتتطلب الحكومة الصومالية التي انتخبت حديثا الدعم الدبلوماسي والمادي على حد سواء لكي تبدأ عملية بناء السلام وإعادة التعمير في ذلك البلد.

ولا بد من إدراك أن إقامة حكومة في الصومال ليس خيرا لشعب الصومال فحسب، وإنما هو خير لنا جميعا في هذه المنطقة وللعالم بأسره. ولا جدال في أن الصومال، بدون سلطة مركزية، يشكل خطرا على جيرانه. فلا سبيل إلى رصد حركة الأسلحة غير المشروعة التي تتسلل عبر حدودنا وتسبب تزايد جرائم العنف المرتكبة في مدننا.

لكن الأهم من ذلك أن الصومال، بدون حكومة، من المحتمل أن يشكل ملاذا للمجرمين الخطيرين ذوي النوايا الإرهابية. فمن مصلحة السلام العالمي مد يد المساعدة إلى حكومة الصومال الجديدة حتى تعيد إقرار القانون والنظام في ذلك البلد. وبما أن المجلس قادر على ذلك، فنرجو أن تقدم المساعدة إلى الصومال في التحرك سريعا نحو السلام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يشرفني دائما أن أرحب بقدوم الأمين العام إلى مجلس الأمن وخاصة إلى هذه الجلسة الاستثنائية في نيروبي، وأعطيه الكلمة الآن.

**الأمين العام** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلامي بشكر رئيس المجلس، السيد دانفورث، على حكمته في الإتيان بنا إلى هنا في نيروبي. فقد كان مجيئنا إلى هنا بمبادرة منه.

ومن المناسب أن يتخذ المجلس هذه الخطوة النادرة والرمزية للغاية بالاجتماع هنا في أفريقيا. لقد حضر المجلس إلى نيروبي أساسا لينـاقش الحالة في أكبر بلدان أفريقيا،

السودان، الذي هو للأسف أيضا من أشد البلدان تضررا بالصراع. فالسودان بلد يعاني انقسامات عميقة الجذور ومعقدة للغاية. وفي أنحاء كبيرة من السودان، ولا سيما في الجنوب، كان السكان طوال عقود يعيشون في خوف وجوع وشقاء، سواء من فعل الطبيعة أو البشر.

وها هي عملية سلام نيفاشا، في آخر المطاف، بقيادة بارعة وصبورة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تتيح أملا حقيقيا: أملا حقيقيا في النجاة من ذلك الكابوس الطويل، وفي تهيئة فرصة لتغيير المشهد السياسي للسودان ونظام الإدارة فيه. فقد طال انتظار شعب السودان لهذا التغيير. وحان الوقت لاختتام المفاوضات بين حكومة السودان وكل من الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، والشروع في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

والآثار المترتبة على التأخير لا تقتصر على الجنوب، بل تمتد إلى المناطق الأخرى أيضا، حيث ينتشر الصراع في أجزاء أخرى من هذا البلد. والصراع المدمر في دارفور دليل صارخ على هذا. لذلك، فإن وقت الحسم هو الآن. وليس هناك وقت نضيّعه. ومن شأن اختتام المحادثات بين الشمال والجنوب على وجه السرعة أن يعين ليس الحد من انتشار الصراع وامتداده إلى مناطق أخرى من البلد فحسب، بل أن يشكل أساسا لتسوية الصراعات القائمة وعاملا حفازا على تسويتها.

والواقع، كما ذكرت للمجلس في مناسبات سابقة، أن حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد وافقا بالفعل على اتخاذ المبادئ ذات الصلة من بروتوكول مشاكوس أساسا لتسوية الصراعات في المناطق الأخرى، بما فيها دارفور. فشكلت تلك المبادئ الأساس لتسوية الصراعات في جبال النوبة، وجنوبي النيل الأزرق، وأبيي.

وثمة سبب آخر للانتهاء سريعا من عملية نيفاشا أن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تشكيل حكومة ائتلافية جديدة في الخرطوم لها جيش جديد يضم الحركة الشعبية لتحرير السودان. ولا يسعني سوى الشعور بأن تشكيل حكومة مشتركة بين الشمال والجنوب في السودان سوف يضيف وزنا وزخما للبحث عن تسوية في دارفور وغيرها من الأماكن الأمر الذي سيترتب عليه أثر هام في مجال بناء الثقة.

لهذا السبب أؤكد لأعضاء المجلس اليوم من جديد أهمية الانتهاء من عملية نيفاشا في وقت قريب. وأثق بأن المجلس، في مناقشاته الجماعية والخاصة مع نائب الرئيس علي عثمان طه والسيد جون قرنق، وأيضا في مشروع القرار الذي سيعتمده بشأن السودان، سيشجع الطرفين على توقيع اتفاق سلام شامل قبل نهاية هذا العام. وأرحب خاصة بوعد المجلس أن يقدم الدعم الكامل لأجل تنفيذ هذا الاتفاق، وبتقديمه الحوافز لتشجيع الأطراف على عمل ما هو صواب بالنسبة لشعبها وبلدها.

وينبغي حث كل من الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان على التضافر في العمل من أجل حل بقية الصراعات التي تكتنف السودان فور التوقيع على الاتفاق بينهما، وهو ما ينبغي عليهما عمله بوصفهما يشكلان أعضاء الحكومة السودانية الجديدة. ويلزم الأخذ بهذا النهج لأن هناك قضية عامة تتعلق بالحكم في السودان. فهي ليست مجرد مشكلة بين الشمال والجنوب، أو مشكلة دارفور أو بيجا. فهذه الصراعات لا يمكن التصدي لها بطريقة مجتزأة. بل يلزم إزاءها الأخذ بنهج شامل. وتوفر نيفاشا أساسا طيبا يمكن

البناء عليه. وسوف يتعين على السودانيين من جميع أرجاء البلد وفئاته كافة، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنفيون، أن يجتمعوا لمناقشة مستقبل السودان وكيفية حكم البلد.

ومع أن من الملائم أن يصب المجلس تركيزه الأساسي، خصوصا في هذه الجلسات، على الانتهاء من المحادثات بين الشمال والجنوب، فإن الصراع في دارفور يتطلب اهتمامه أيضا. وقد نشأت الحالة الرهيبة في دارفور بصفة رئيسية نتيجة أعمال العنف المتعمد ضد المدنيين، بما فيها القتل والاغتصاب على نطاق واسع. ونظرا لضخامة المعاناة البشرية في تلك المنطقة وحدّتها، لا يزال هذا الصراع من الشواغل العاجلة. ويتجلى هذا الشاغل بحق في مشروع قرار المجلس.

ومن الأمور المشجعة أن الأطراف في صراع دارفور قد وقّعت في أبوجا بروتوكولات بشأن الحالة الإنسانية والأمن. ولا بد من حثها على التقيد الصارم بتلك الاتفاقات. كما ينبغي حث الأطراف على الإبقاء على الزخم من أجل التوصل إلى اتفاق على المسائل السياسية وغيرها من المسائل المعلقة. وينبغي أن يبعث المجلس برسالة عاجلة بهذا المعنى إلى كل من الحكومة وأحزاب المتمردين، وإلى جميع الدول التي لها نفوذ خاص عليهما.

وفي الوقت ذاته، يؤسفني إبلاغكم بأن الحالة الأمنية في دارفور ما زالت تشهد تدهورا، رغم اتفاقات وقف إطلاق النار الموقعة من قبل في نجامينا والتي تم تعزيزها الآن في أبوجا. فقد أخلّ كل من الحكومة ومليشياتها، فضلا عن جماعات المتمردين، بهذه الاتفاقات. وقد جعل هذا الوضع العمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة وشركاؤنا خطيرا وصعبا، إن لم يكن مستحيلا. ولا يزال كثير من المدنيين يعانون من جراء ذلك. وهذا شيء لا يمكن السماح باستمراره. ومن الضروري أن يوجه أقوى إنذار على جميع الأطراف المتسببة في هذه الآلام. ولا يسعنا أن نسمح بالإفلات من العقاب.

فحين ترتكب جرائم بهذا الحجم، وحين يبدو أن دولة ذات سيادة غير قادرة على حماية مواطنيها أو غير راغبة في حمايتهم، فإن مسؤولية جسيمة تقع على عاتق المجتمع الدولي، وعلى عاتق مجلس الأمن بالتحديد. وحتى الآن، اختار المجلس ممارسة تلك المسؤولية من خلال المطالبة بالانصياع لقراراته الإلزامية، مع تقديم دعمه الكامل لجهود بعثة الاتحاد الأفريقي للوساطة والرصد.

لقد بدأت بعثة الاتحاد الأفريقي بالانتشار وحققت بالفعل بعض النجاحات. ومن الضروري الآن أن تنتقل البعثة بسرعة إلى مناطق دارفور التي يتعرض فيها الناس إلى أفدح الأخطار؛ ولذلك فهي تحتاج بشكل ملح إلى وسائل للنقل، وكذلك إلى الدعم المالي والسوقي. ويجب على جميع الدول الأعضاء القادرة على ذلك أن تقدم أقصى دعم ممكن، حتى تتمكن قوة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك وحدة الشرطة الأساسية، من الانتشار السريع والقيام بعملية فعالة في الميدان.

لقد تكلمت عن الحاجة إلى نهج شامل. فالحل السياسي الشامل للسودان بأكمله هو وحده الذي يمنح أي أمل بعيد المدى في تحقيق الاستقرار في البلد. ولذلك، حان الوقت لإقناع الحكومة وشريكتها في المستقبل، الحركة الشعبية لتحرير السودان، باستكمال عملية نيفاشا وإشراك جميع أصحاب المصلحة السودانيين بسرعة – أي الحكومة والجماعات المعارضة المسلحة وغير المسلحة – في مؤتمر وطني لمناقشة مستقبل الحكم في البلد. وينبغي لنا – نحن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي برمته – أن

نضافر جهودنا للمساعدة على التخطيط لتلك العملية ودعمها. والأمم المتحدة، من خلال ممثلي الخاص وموظفين تقنيين آخرين، وفي شراكة مع أعضاء منتدى الشركاء التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الثلاثية، ستواصل بذل كل ما باستطاعتها لمساعدة الوساطة التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية والأطراف على تحقيق استكمال سريع وناجح لمفاوضات نيفاشا.

لقد أبلت الحرب السودان لفترة طويلة جدا ببؤس ومعاناة إنسانية لا تُوصف، فأفسدت بذلك تخصيص الموارد الشحيحة، وأعاقت المعونة الأجنبية، وأبعدت المستثمرين السودانيين والأجانب على حد سواء.

ويمكن للسلام أن يغير هذه الحالة. ونحن في الأمم المتحدة نعد بالفعل لعملية رئيسية ومتعددة الأبعاد للمساعدة على بناء سلام دائم. ولقد أشارت بلدان مانحة عديدة إلى استعدادها لمساعدة السودانيين على جني ثمار السلام على نحو ملموس. ولكن أولا، يجب استكمال الاتفاقات وتوقيعها. ويجب أن يعطي المخاط المجلس هذا لجميع الأطراف السودانية إحساسا جديدا بالإلحاحية.

لقد قدم المجلس من خلال اجتماعه هنا في المنطقة إيماءة هامة بالتضامن والدعم لشعوب ومؤسسات أفريقيا الجديدة. وأنه لأمر سليم أن يقرر المجلس العمل من خلال مؤسسات أفريقية، شريطة ألا ينسى الأعضاء أن المجلس يتحمل بنفسه المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، كما ينص عليه الميثاق. وما يحدث في السودان – وفي بلدان أفريقية أخرى مدرجة في جدول أعمال المجلس، مثل كوت ديفوار – هو تحد خطير ليس لأفريقيا وحدها بل لكل البشرية. ويجب على الأمم المتحدة أن تنخرط انخراطا كاملا في المساعدة على التصدي له.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام جدا.

أعطي الكلمة للنائب الأول لرئيس السودان، السيد علي عثمان طه.

**السيد طه** (السودان): السيد الرئيس، يسرني أن أبدأ بالترحيب بكم وبأعضاء مجلس الأمن الموقر الذي يشكل وجوده هنا حدثا هاما في هذه الجلسة الاستثنائية التي تحتضنها القارة الأفريقية. ولعله من حسن الطالع أن تكون هذه الجلسة هي الجلسة الثانية في تاريخ المجلس التي تُعقد في أفريقيا. وقد انعقدت الجلسة الأولى في أديس أبابا، حينما كان السودان رئيسا لمجلس الأمن. وهي رسالة تعكس في تقديرنا اهتمام المجتمع الدولي، ممثلا في مجلسكم الموقر، بمسيرة السلام في السودان وبقضايا القارة الأفريقية. ولا شك أن الأسرة الدولية بأبنائها، وخاصة الشعوب الأفريقية وأبناء السودان، يتطلعون إلى هذا الحدث التاريخي، الذي نأمل أن يفضي إلى بزوغ فجر جديد يحمل تباشير السلام والاستقرار، تهديه أفريقيا إلى العالم وهي تودع هذا العام وتطوي صفحة من تاريخها لتفتح أخرى ملؤها الأمل والتفاؤل.

السيد الرئيس، يسرني أيضا أن أوجه إليكم باسم الشعب السوداني تحية خاصة لكم شخصيا، وأن نستذكر الجهود المخلصة التي اضطلعتم بها مبعوثا لفخامة الرئيس بوش للسلام في السودان لثلاث سنوات. وإننا نثمن عاليا الاهتمام الذي يوليه المجلس الموقر وجميع أعضائه لقضايا السودان، ونأمل أن يكون المجلس شريكا أصيلا في مساعي تحقيق السلام والاستقرار في السودان.

السيد الرئيس، لعلكم تدركون ما اضطلعت به حكومة السودان من جهود مخلصة بذلتها بحثا عن السلام وإيمانا منها بأن التسوية السياسية هي السبيل الأوحد لحل المشكلة، فتبنت السلام خيارا استراتيجيا بعزيمة قوية وبإرادة

وطنية صادقة وبدعم من الأصدقاء والشركاء، فخاضت مفاوضات جادة وشاقة دون شروط مسبقة، وقبلت ببحث جميع الموضوعات ذات الصلة عبر وساطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إثباتا لحسن النية وتحقيقا للسلام والوئام الوطني. وقد كان التوصل إلى بروتوكولات السلام الستة في نيفاشا نتيجة جهد حقيقي صادر عن قناعة من الحكومة. ونحن هنا نؤكد التزامنا الكامل بإنهاء هذه المفاوضات في أسرع وقت ممكن، ليتسنى تحقيق السلام الشامل في جنوب السودان وفي السودان بأسره.

لقد طال أمد التفاوض بلا شك. وقد كان ذلك أحيانا مدعاة لقلق مشروع من قبل المتابعين والمهتمين من الأصدقاء والشركاء. غير أن هذه العملية الشاقة الطويلة كانت خيرا وبركة. فقد مكنتنا والإخوة في الحركة الشعبية من التوصل إلى هذه الاتفاقيات، التي عالجت كافة القضايا بأدق التفاصيل. كما مكنتنا من التفاهم حول وسائل وآليات التنفيذ والضمانات التي تفضي إلى سلام دائم وراسخ. ومن جانب آخر، لا شك في أن هذه المفاوضات، التي طال أمدها، أسهمت إسهاما إيجابيا في بناء الثقة بين طرفي التفاوض. وهو أمر له أهميته الخاصة ونحن مقبلون على شراكة حقيقية مع الحركة الشعبية لتنفيذ ما اتفقنا على تنفيذه خلال المرحلة الانتقالية.

ونحن نتطلع إلى شراكة المجتمع الدولي معنا في تنفيذ وتطبيق هذه الاتفاقيات. وفي تقديرنا، يمكننا أن نتوصل إلى اتفاق بشأن ما تبقى من قضايا لأنها تتصل بمسائل إجرائية تتعلق بسبل تنفيذ ما اتفقنا عليه. وأؤكد مجددا التزام الحكومة بالحرص على إكمال هذه المفاوضات في أسرع وقت ممكن. ويسرني أن أقول إننا توصلنا إلى تفاهم مع الإخوة في الحركة الشعبية ومع أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حول ما ستتضمنه مذكرة التفاهم المشتركة، التي ستوقع بحضور هذا المجلس الموقر، والتي ستشكل التزاما من الطرفين بإكمال هذه المفاوضات في الوقت الذي اتفق عليه في تلك المذكرة.

بما أن السلام كل لا يتجزأ، فإن حكومة السودان لم تكتف ببذل الجهود تجاه التسوية السلمية فحسب، بل استكملت ذلك بفتح حوار جاد وبناء مع كافة القوى السياسية لخلق قاعدة راسخة لدعم السلام. وأتفق هنا مع ما جاء في كلمة الأمين العام الآن من أن اتفاق السلام يفتح المجال لإجراء حوار وطني لتكوين حكومة عريضة القاعدة، تضم القوى السياسية الأخرى التي لم تكن طرفا في التفاوض في نيفاشا، وذلك من شأنه أن يوفر قاعدة إجماع وطني أوسع لاتفاقية السلام المتوقع.

من جانب آخر، فإننا في الحكومة قد أدرنا تفاوضا صادقا مع من حملوا السلاح في دارفور دون شروط مسبقة. وكان ذلك في انجامينا وأديس أبابا وأبوجا. وأؤكد هنا التزام الحكومة بما تم الاتفاق عليه مؤخرا في أبوجا. وإنني أتحفظ على ما جاء في كلمة الأمين العام من أن الحكومة انتهكت الاتفاقيات بعد التوقيع عليها في أبوجا. والواقع يقول إن الانتهاكات المسجلة قد قام بها الطرف الآخر. ونحن ندعو لإعمال الآلية المشتركة مع الأمم المتحدة للتحري وفحص الاتهامات المتعلقة بالانتهاكات. كما ندعو إلى الاستعانة بمراقبين من الاتحاد الأفريقي.

إننا نحيي جهود كل الأطراف التي شاركتنا ودعمت الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق في نيفاشا أو في انجامينا. ونحيي جهود منظمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وشركائها والمجتمع الدولي. كما نحيي جهود الاتحاد الأفريقي وجهود جمهورية نيجيريا الاتحادية بصفة خاصة.

إننا، في سياق معالجة الأوضاع في دارفور، ننطلق من سياسة واضحة تقوم على معالجة الأوضاع الإنسانية. وقد قطعنا في ذلك، مع المجتمع الدولي، شوطا يستحق

التقدير. وما زلنا نؤكد التزامنا بتحسين الأوضاع الإنسانية بالتعاون مع المجتمع الدولي. ولعل توقيع الاتفاق الأمني الأخير في أبوجا يعزز الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي لتخفيف الأضرار الواقعة على المواطنين المدنيين.

ويتمثل المحور الثاني في سياسة الحكومة لحل قضية دارفور في العمل على وقف الحرب والاقتتال وكل أشكال وصور الأعمال العدائية. ولذلك، فإننا نؤكد مجددا أن اتفاق الأمن الذي وقع في أبوجا يجد منا القناعة والترحيب، وسنعمل على الالتزام بنصوصه كاملة. في المحور الثالث لحل قضية دارفور، قمنا بإجراء حوار سياسي مع المجموعات المسلحة بمشاركة ودعم الاتحاد الأفريقي، في تشاد وفي جمهورية نيجيريا الاتحادية. ونحن عازمون على إكمال هذا الحوار السياسي والوصول إلى اتفاق سلام شامل في دارفور. إننا نؤمن بأن قضايا الوطن الواحد تحل عن طريق الحوار والسلام وليس عن طريق المواجهة والاحتراب والقتال.

ورؤية حكومة السودان في حل قضية دارفور سياسيا تنطلق مما وفرته بروتوكولات نيفاشا – خاصة فيما يخص منطقتي النيل الأزرق وجبال النوبة جنوب كردفان – التي تؤسس لحكم لامركزي في إطار النظام الفدرالي يوفر لمواطني دارفور وبقية ولايات السودان مشاركة أوسع وسلطات كبيرة في إدارة شأنهم المحلي. ويتزامن مع ذلك معادلة واسعة لقسمة الثروة والموارد الوطنية، على ذات الأسس التي بنينا عليها معايير القسمة العامة للموارد الوطنية، بما يتيح لكل ولاية ومنطقة من السودان استجابة نسبية مقدرة لتطلعات أبنائها في النهضة والتنمية.

وفي مجال التنمية، يسرني أن أحيط المجلس علما بأن المحور الرابع في سياسة الحكومة لحل قضية دارفور يقوم على إعادة الأوضاع إلى طبيعتها بعد التسوية السياسية وتحقيق تنمية مستدامة في ذلك الإقليم. وقد قامت الحكومة بإعداد خريطة للتنمية والخدمات تصلح للتطبيق والتحقيق بعد اكتمال وتوقيع اتفاق السلام في دارفور، وهي تعزز ما تضطلع به الحكومة في الوقت الحاضر. وتنقسم هذه الخريطة إلى قسمين.

القسم الأول، الخدمات العاجلة المتمثلة في معالجة أوضاع النازحين وتيسير عودتهم إلى قراهم، وكذلك اللاجئين من دول الجوار. وهذا يتطلب برنامجا لنزع السلاح وإعادة تأهيل المقاتلين وحملة السلاح للاندماج في الحياة المدنية. كما يتطلب عناية خاصة بإعادة المناطق التي دمرت أثناء القتال خاصة في مرافقها الأساسية في الصحة والتعليم والمياه. وقد قمنا بإعداد تقديرات محددة للتكلفة التي تتطلبها هذه المشروعات العاجلة، ويسرنا أن نشارك المجتمع الدولي فيها لتوفير جهد مشترك للاضطلاع بها فور توقيع السلام.

والقسم الثاني هو قسم متوسط الأجل يغطي ثلاث سنوات ويقوم على دراسة وتنفيذ مشروعات لتطوير الزراعة ووسائل الحياة في المنطقة، وتطوير العناية بالثروة الحيوانية والصناعات اليدوية والصناعات المتوسطة. كما يقوم على توفير المياه للشرب والصناعات في المدن والأرياف. وقد أعدت دراسات الجدوى الفنية مصحوبة بالتقديرات المالية لمدة ثلاث سنوات. والتقدير الأولي يشير إلى أننا بحاجة إلى توفير ما قيمته ١,٨ بليون دولار لتنفيذ هذه المشروعات.

ويسرنا مرة أخرى أن نجد مشاركة من المجتمع الدولي في دراسة وتنفيذ وتمويل هذه المشروعات. إن تحسين الخدمات وتطوير التنمية يكمل الجهد السياسي الذي يمكن أن يبذل في حل هذه القضية، ويساعد في تعزيز التعايش والسلام الاجتماعي بين شرائح المجتمع المحلي في دارفور.

إن حكومة السودان، التي بذلت الجهد في تحقيق السلام في الجنوب، عبر بروتوكولات السلام في نيفاشا، لا يمكن أن تقوم، من منطلق القناعة، بفتح مجال للحرب

أو الدمار في جزء آخر من السودان. إن الحرب التي تجري في دارفور حرب سياسية، دفعتها قوى محلية مسنودة من دوائر أجنبية تستفيد من التناقضات المحلية في سبل العيش بين بعض القبائل في دارفور، وهي تناقضات محلية ساهم فيها موسم الجفاف والتصحر الذي شهده هذا الجزء من أفريقيا. إن إشعال الحرب في دارفور كان مقصودا منه تعويق السلام في نيفاشا.

ونحن نؤكد مرة أخرى لهذا المجلس أن العزيمة السياسية التي أظهرتها الحكومة لحل قضية الجنوب وتحقيق السلام عبر بروتوكولات نيفاشا، ستكون هي نفس العزيمة والإرادة السياسة التي تبديها الحكومة لحل المشكلة في دارفور. إن حكومة السودان عازمة على الانتقال بالأوضاع في بلادنا إلى مرحلة سلام واستقرار تُبنى على عدالة وعلى مشاركة سياسية وعلى تعاون مع المجتمع الإقليمي والدولي.

إننا مرة أخرى نجدد شكرنا لكل من أسهم معنا في دفع مسيرة السلام هذه، ونخص بالشكر والتقدير حكومة كينيا وجهود الرئيس كيباكي المخلصة معنا في هذا المجال، وصبرهم علينا طيلة هذه السنوات ونحن نتفاوض في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونؤكد للرئيس كيباكي وللمجلس أن موعد تقديم هدية السلام لهم ولشعب السودان وللمجتمع الدولي أصبح وشيكا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا الدائم لدى الأمم المتحدة، سعادة السفير أمينو بشير والي، الذي يمثل الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي.

**السيد والي** (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس كينيا، الرئيس موايي كيباكي، على استضافته مجلس الأمن في نيروبي. وأود أن أتقدم إليكم بالتهنئة يا سيدي على توليكم رئاسة المجلس في هذا الشهر. ومن نفس المنطلق، أود أن أشيد بالسفير السير إمير جونز باري، ممثل المملكة المتحدة، على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. ونعرب أيضا عن تقديرنا للأمين العام كوفي عنان لمبادراته وجهوده التي بذلها لمنع نشوب الصراع وحله وبناء السلام في أفريقيا.

ونرحب بقرار مجلس الأمن عقد هذا الاجتماع في نيروبي. ونذكر أن آخر اجتماع عقده المجلس في أفريقيا كان قبل نحو ٣٠ عاما، عندما اجتمع في أديس أبابا، وكان جدول أعماله منصبا إلى حد كبير على تصفية الاستعمار.

لا تزال حالة الصراع في أفريقيا مثيرة للقلق، لأن الوعود بتحقيق الرخاء لم يتم الوفاء بها، والآمال في تحقيق الرخاء لم تحقق، بينما حققت معظم البلدان الأفريقية استقلالها السياسي. وتسود في جزء كبير من القارة الصراعات والفقر والبنى التحتية البالية وآفة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي مواجهة هذه التحديات، شرع القادة الأفارقة في بذل جهود جادة لإيجاد حل دائم ومستدام للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها قادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد) في السعي لإيجاد حلول سلمية للصراع في السودان وفي الصومال.

إننا نشيد بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي لاستجابتهما للحالة الإنسانية في منطقة دارفور، ونحثهما على مواصلة مشاركتهما في تلك الحالة. وأذكر أن أحد الرؤساء – الرئيس أولسيغوم أوباسانجو، وهو الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي – خاطب مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في نيويورك، بشأن حالة محادثات السلام التي كانت تدور في أبوجا بين حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدالة والمساواة.

وبعد ذلك الوقت، توصلت الأطراف لاتفاق بشأن القضايا الأمنية والإنسانية. فعلى سبيل المثال، اتفقت الأطراف على الحفاظ على الطابع المدني للمشردين داخليا، وكررت الإعراب أيضا عن حق المشردين داخليا واللاجئين في العودة طوعا إلى ديارهم. واتفقت الأطراف أيضا على حماية حقوق الإنسان بالنسبة للمشردين داخليا واللاجئين. وأخيرا، اتفقت الأطراف على ضمان إخضاع جميع القوات والأفراد الذين شاركوا، أو قيل إنهم شاركوا، في انتهاكات حقوق المشردين داخليا والمجموعات الضعيفة والمدنيين لتحقيق مستقل ومحاسبتهم أمام السلطات المختصة.

ونرحب بقرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، الذي يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف الأزمة. ونرحب، على وجه الخصوص، بطلب من حكومة السودان أن تفي بالتزامها بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد وتقديمهم هم وأقرانهم للعدالة لمحاسبتهم على أي انتهاك لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.

وندعو جميع الأطراف للامتثال لطلب نزع سلاح ميليشيات الجنجويد، وضمان عدم مهاجمة المدنيين، وضمان محاكمة الذين يهاجمون المدنيين. ونؤيد التوصية بتقديم الذين ينتهكون اتفاق وقف إطلاق النار والقانون الإنساني الدولي، من الجانبين، لمحاكمة عسكرية أو مدنية.

وفي هذا الصدد، نرحب بمواصلة حكومة السودان الوفاء بالتزامها بموجب البلاغ المشترك المتعلق بوصول المساعدة الإنسانية، الذي مكّن من زيادة عمليات المساعدة الإنسانية، التي تخدم المشردين داخليا واللاجئين. وقد مكّن هذا ٤٠ منظمة غير حكومية دولية وبعثة الصليب الأحمر ووكالات الأمم المتحدة من العمل في دارفور.

عملية المساعدة الإنسانية الدولية في دارفور دليل هام على فوائد التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود مجلس الأمن في إيجاد التآزر الضروري بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا و ''الإيجاد'' والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في منع نشوب الصراعات وحلها في القارة الأفريقية وفي مناطقها دون الإقليمية.

نحث المجلس على مواصلة تكثيف دعمه لمختلف المبادرات الإقليمية للحفاظ على السلم والأمن في أفريقيا. وتكرر نيجيريا الإعراب عن دعمها لالتزام الاتحاد الأفريقي بزيادة عدد أفراد بعثته في دارفور إلى ٣ ٣٢٠ شخصا، بمن فيهم ٢ ٣٤١ عسكريا، و ٤٥٠ مراقبا وعدد من الشرطة المدنية يصل إلى ٨١٥ شرطيا. ونرحب بتوسيع ولاية الاتحاد الأفريقي، بما يتجاوز اتفاق انجامينا، لتشمل رصد توفير الأمن للمشردين العائدين من الميليشيات التي تسيطر عليها الحكومة والتحقق من ذلك، وتقديم الحماية للمدنيين.

ينبغي أن تكون مشاركة مجلس الأمن والمجتمع الدولي في عملية السلام في السودان كاملة وشاملة. وقد شجعنا ما جاء في تقرير الأمين العام من أن العملية السياسية لمعالجة الصراع بين شمال السودان وجنوبه قد استؤنفت، وأنها تحرز تقدما. ونلاحظ أن الأطراف تمكنت من حل معظم القضايا العالقة، بما فيها الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار، ونشر وحدات مشتركة ومدمجة في شرق السودان، والتعاون في التفاوض مع مجموعات مسلحة أخرى.

إننا نحث الطرفين على تسوية خلافاتهما المتعلقة بتمويل القوات المسلحة السودانية، وكذلك دمج المجموعات المسلحة الأخرى في تشكيلات القوات المسلحة السودانية

والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء الفترة الانتقالية.

إننا نؤيد توصية الأمين العام بألا يسمح للقضايا المعلقة أن تحول دون اختتام محادثات السلام بنجاح. ونحن ندرك أن أي تأخير في حل هذه القضايا من شأنه أن يضر بترتيبات الأمم المتحدة التي تسبق انتشارها في جنوب السودان وفي مناطق الصراع الأخرى.

ختاما، نلاحظ أن مجلس الأمن اتخذ قرارات عديدة تتعلق بالحالة في السودان، وأنه عزز بعثته السياسية الخاصة في المنطقة. نحث الأطراف على مواصلة التعاون مع مجلس الأمن والمجتمع الدولي لتسهيل التنفيذ الفعلي لهذه القرارات. وبقيامنا بذلك، سننجح في دخول فترة من السلام المستدام في السودان.

أتعهد باستمرار دعم نيجيريا، ودعم الاتحاد الأفريقي في الواقع، لتلك الجهود.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): والآن أدعو السيد جون قرنق، زعيم الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، لأخذ الكلمة وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

**السيد قرنق** (الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر مجلس الأمن خالص الشكر على توجيهه الدعوة للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لحضور هذا الاجتماع الهام والتاريخي للمجلس بشأن السودان والصومال وشؤون أفريقية أخرى، لكي نتمكن من أن نشاطر منظورنا بشأن عملية السلام والوضع في بلدنا عموما. أفهم أن هذه هي المرة الرابعة التي يلتقي فيها مجلس الأمن في تاريخه خارج مقر نيويورك. نقدر هذه الإيماءة والحرص الهامين.

في الواقع، هذه فرصة أخرى من الفرص الهامة في تاريخ بلدنا. أود أن أغتنم هذه المناسبة لإعادة تأكيد التزامنا الذي لا يتزعزع بحل سلمي لكل الصراعات في السودان. وإننا لنأمل أن يعجل اجتماع هذه الهيئة في نيروبي بنهاية سريعة لعملية سلام في السودان ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لكي نتمكن من التوصل إلى اتفاق سلام شامل للبلد برمته.

فصميم اتفاق السلام الذي يتخذ شكل ستة بروتوكولات قائم فعلا. والمهمة المتبقية هي الانتهاء من صياغة الاتفاق المتعلق بوقف شامل لإطلاق النار وطرائق تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. وستشكل تلك مرفقات باتفاق السلام. لقد وقع الطرفان – حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان – على البروتوكولات الستة ابتغاء تنفيذ الاتفاق وبهدف أساسي هو إنهاء الحرب. وبالتالي، من الواضح أن المرفقين المتبقيين – المتعلقين بوقف شامل لإطلاق النار وبالطرائق التنفيذية – يجب ألا يكونا حجري عثرة على طريق إتمام الاتفاق.

يتم إبرام الاتفاقات من أجل تنفيذها، وقد أبرمنا الاتفاق لإنهاء الحرب. أود أن أطمئن مجلس الأمن بأن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان راغبة في العمل ومستعدة للعمل مع الطرف الآخر للتقدم بسرعة نحو إتمام اتفاق سلام إطاري شامل والتوقيع عليه في أقصر وقت ممكن. وليس لدينا نحن في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أي داع مطلقا للتسبب في أي تأخير. على العكس من ذلك، ومن أجل مصلحة بلدنا، لدينا كل الدواعي لتسريع العملية ولتوقيع اتفاق نهائي اليوم قبل غد.

ففي مفاوضات وقف إطلاق النار بالمرفق الأول، هناك قضيتان بارزتان، الأساسية منهما هي تمويل القوات المسلحة – قوات الحركة الشعبية/الجيش الشعبي

لتحرير السودان وجيش الحكومة على حد سواء. وفقا للفرع ١ (ب) من بروتوكول الترتيبات الأمنية الذي وقعنا عليه، تم الاتفاق على أن القوتين المسلحتين – القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان – يجب أن ”تعتبرا وتعاملا على قدم المساواة باعتبارهما القوات المسلحة الوطنية للسودان خلال الفترة المؤقتة“. وينطوي هذا على تمويل كل جوانب القوتين المسلحتين والوحدات المشتركة المدمجة التي سيتم تشكيلها منهما من الخزينة الوطنية. ولهذا السبب تحديدا وافقت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على ٥٠ في المائة فحسب من إيرادات النفط المستخلص من جنوب السودان وعلى ٥٠ في المائة فحسب من الإيرادات غير النفطية التي تحصِّلها الحكومة المركزية في جنوب السودان، وذلك من أجل تمكين الحكومة الوطنية من التوفر على موارد مالية كافية للوفاء بالالتزامات الوطنية، بما فيها الإنفاق على القوات المسلحة الوطنية.

إن موقف الطرف الآخر من هذه القضية يتعذر الدفاع عنه كما أنه غير منسجم مع معنى وروح الاتفاق الإطاري للترتيبات الأمنية خلال المرحلة المؤقتة، لأنه يقصر التمويل من الخزينة الوطنية على مكون الجيش الحكومي من القوات المسلحة الوطنية، متجاهلا بشكل تام تمويل المكون الآخر من القوات المسلحة الوطنية السودانية – أي الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان – وتاركا أمر تمويله لحكومة جنوب السودان، وهي حكومة من مستوى دون وطني، وبالتالي ليست مسؤولة عن تمويل المؤسسات الوطنية، بما في ذلك الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومع ذلك، أعتقد أن هذه قضية يجب أن نكون نحن، الطرفين، قادرين، بمساعدة الوسطاء والمجتمع الدولي، على حلها لأن من الواضح أن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان يجب أن تمول خلال الفترة المؤقتة.

القضية البارزة الثانية في اتفاق وقف إطلاق النار – بالرغم من أنها أقل إشكالية نسبيا من قضية تمويل القوات المسلحة – هي الإطار الزمني لإدماج جماعات مسلحة أخرى في هياكل القوات المسلحة السودانية أو الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان حسب اختيارها الشخصي، كما نص على ذلك في اتفاق الترتيبات الأمنية الذي وقع عليه الطرفان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، والذي ينص في الفقرة ٧ (أ) على أن عملية إدماج مجموعات مسلحة أخرى يجب الانتهاء منها قبل دخول اتفاق السلام الشامل حيز النفاذ لكي لا تكون هناك عندها إلا قوتان مسلحتان – القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان – كما تم الاتفاق عليه. وهذه أيضا قضية يمكننا حلها.

وفيما يتعلق بالمرفق الثاني المتعلق بالطرائق التنفيذية للاتفاق، تم تحقيق تقدم كاف على العموم بخصوص منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وأبيي. وما زالت حاجة إلى القيام بمزيد من العمل الجيد لردم الفجوات فيما يتعلق بتشاطر السلطة.

ومع ذلك، ثمة عقبة في طرائق التنفيذ وهي أن هناك قضيتين يجب حلهما في بروتوكول تقاسم الثروة. أولا، تقترح حكومة السودان نظاما لنقل الأموال يسعى إلى سداد حصة حكومة جنوب السودان من إيرادات النفط بالعملة المحلية. وتلك أيضا مشكلة أعتقد أن من السهل حلها. المسألة الأخرى، هي تبادل المعلومات بشأن العقود الحالية للنفط. إنها مسألة اتفقنا أيضا بشأنها، في إطار اتفاق اقتسام الثروة. وينبغي ألا تمثل تلك أيضا مشكلة كبيرة، بل أعتقد أننا نستطيع حلها بسهولة أيضا.

وتلخيصا لهذا الجزء من بياني، أود أن أوضح موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان، بعبارات قاطعة. إن بين

حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقا رئيسيا مبرما بالفعل في شكل البروتوكولات الستة، وكما ذكر في إعلان نيروبي الصادر في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، فإننا نعتبر أن اتفاق السلام في السودان قد اكتمل فعلا وبصورة أساسية. وتسوية المسألتين المعلقتين في كل من المرفقين لاتفاق وقف إطلاق النار وأساليب التنفيذ، ينبغي ألا تستغرق وقتا طويلا، لا سيما في ضوء الوضع الهش للغاية في بلدنا، ولأن للسلام ثمنه، ونحن على استعداد لأن ندفع ذلك الثمن. ولذلك، تفاوضنا في نيفاشا مع نظرائنا ومع أبناء جلدتنا، خلال العام ونيف الماضي.

ومرة أخرى، أود أن أؤكد لكم أن الحركة الشعبية لتحرير السودان مستعدة للعمل مع الطرف الآخر لتسوية المسائل المعلقة في المرفقين، والتعجيل بإتمام العملية، وهي راغبة في القيام بذلك. وسنعمل بشراكة مع حزب المؤتمر الوطني لإقامة حكومة ائتلافية جديدة للوحدة الوطنية وفقا للبروتوكولات الستة.

والحركة الشعبية لتحرير السودان ترى في هذا الاتفاق مقدمة لبدء عملية التحول الديمقراطي في البلد، والتحول النوعي في سياساته، بحيث يتقبل السودان كل مواطنيه على قدم المساواة – سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين، من أصول عربية أو من الأفارقة الأصليين، فجميعهم سودانيون. وهذا أيضا تحول نوعي في التنمية الاقتصادية للسودان، كي نعالج قضية التنمية الريفية حيث يعيش أغلبية سكاننا – ٩٨ في المائة من السكان في جنوب السودان، مثلا – في المناطق الريفية. وسيكون لدينا تحول نوعي في احترام حقوق وحريات الإنسان كما اعتمدها الأطراف في صك الحقوق الشامل في إطار اتفاق اقتسام السلطة.

والحركة الشعبية لتحرير السودان سوف تسعى إلى المشاركة بفعالية في الحكومة الائتلافية للوحدة الوطنية، وعلى مستويات الحكومة الأخرى للتأكد من وجود وضع سياسي جديد في السودان. وفي هذا السياق، ستعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان بقوة وبشراكة مع حزب المؤتمر الوطني وكل القوى السياسية الأخرى في السودان للتأكد من إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حرة وعادلة ونزيهة وفي وقتها المناسب، حسبما يتم الاتفاق عليه في إطار وسائل التنفيذ المتبقية. وفي هذا السياق، فإننا ملتزمون بصون السلام والاستقرار والسلامة الإقليمية للسودان خلال الفترة المؤقتة، والتأكد من إجراء استفتاء حر تحت إشراف دولي حول حق تقرير المصير في جنوب السودان بنهاية فترة السنوات الست المؤقتة.

وسنبقى ملتزمين تماما بتنفيذ جميع جوانب اتفاق السلام، وسوف نستفيد استفادة كاملة من لجنة الرصد والتقييم خلال الفترة المؤقتة لتقييم ورصد تنفيذ اتفاق السلام. وهذا أمر ضروري لتصحيح أي أوجه قصور دون الحاجة إلى إعادة التفاوض حول الاتفاق.

وعن طريق الضمانات والمساعدات الدولية، سيقوم المجتمع الدولي بدور هام في تنفيذ اتفاق السلام في السودان، والجلسة التي يعقدها مجلس الأمن في نيروبي اليوم بادرة إيجابية نرحب بها ونقدرها حق التقدير. ونناشد المجتمع الدولي مساعدتنا في التنفيذ الأمين لاتفاق السلام. فحتى وإن شعر أحد الأطراف أن هناك مخاطر كثيرة تكتنف الاتفاق، ففي نهاية المطاف ستكون كلفة عدم تنفيذ الاتفاق أفدح من كلفة تنفيذه بالنسبة للبلد ككل. وبالتالي، فإن على الطرفين أن يمتنعا عن كل ما من شأنه أن يقوض تنفيذ اتفاق السلام حرصا على مصلحة بلدنا.

وقبل أن أختتم، أتناول موضوعا يشكل مصدر قلق بالغ للسودان ولمجلس الأمن. ما من شك في أن المجلس يدرك أن بلدنا يمر بأكثر من ضائقة. فالوضع في دارفور يتردى بسرعة إلى حالة من الفوضى والاضطراب، لأن سياسة الحكومة لمكافحة التمرد في دارفور، والحملات في تلك المنطقة قد ارتدت إلى نحرها بشكل خطير وما زال الوضع خارج السيطرة. وفضلا عن ذلك، فقد أحبطت الحكومة مؤخرا محاولة انقلاب، وآفاق حركات تمرد جديدة تتزايد في أجزاء أخرى من السودان. وهذا الموقف العام، إن ترك دون سيطرة، ربما يؤدي إلى انفجار السودان بأكمله وترديه في حالة من الفوضى وانعدام الأمن، مع ما ينطوي على ذلك من آثار على المنطقة كلها.

والسبيل الوحيد لتجنب تلك الكارثة التي تلوح في الأفق هو الإسراع بعملية نيفاشا وإبرام اتفاق السلام الشامل في السودان، وتنصيب حكومة ائتلافية ذات قاعدة عريضة تستطيع مواجهة هذه التهديدات. ولا بد أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لتوطيد عملية السلام في السودان. وعليه، ندعو مجلس الأمن – وقد اتفقنا على ذلك مع السيد علي عثمان محمد طه، نائب الرئيس، والجنرال سومبايو – إلى إصدار قرار في هذه المدينة نيروبي يعترف ويؤيد ويعلن، في جملة أمور، أن البروتوكولات الستة التي تم التوقيع عليها حتى الآن بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان هي تعهدات ملزمة ولا رجعة فيها، ولا يجوز لأي من الطرفين إعادة التفاوض حولها تحت أي ظرف، وأنها يجب أن تنفذ. هذا بالإضافة إلى حث المجلس للأطراف على التعجيل بالانتهاء من المفاوضات بشأن المرفقين، وتوقيع اتفاق السلام الشامل في موعد محدد. وكما قلت من قبل، لا أرى عقبات كبيرة تمنعنا من توقيع اتفاق السلام النهائي بحلول نهاية هذا العام، عام ٢٠٠٤.

أما فيما يتعلق بالمسائل الأربع المعلقة المتبقية في المرفقين، فيمكن تسويتها في غضون أيام. إن الحالة في السودان من الخطورة التي تدفع الطرفين إلى تقدير إلحاحية استكمال عملية نيفاشا وتوقيع اتفاق السلام الشامل في أقرب وقت ممكن. وفضلا عن ذلك، يمكن للأطراف أن تستخدم اتفاق السلام الشامل هذا باعتباره أساسا لإقرار سلام عادل ودائم في البلاد ككل، بما في ذلك دارفور وشرق السودان، وتطبيق ومواءمة الاتفاق وفق الحالة الخاصة، واستخدام التوجه السياسي الجديد للحفاظ على سلام واستقرار ووحدة أراضي بلدنا خلال الفترة المؤقتة. ونؤمن إيمانا قويا بأن هذا هو المخرج من الأزمة السودانية الحالية، والحركة الشعبية لتحرير السودان تؤكد للمجلس ولحكومة السودان أنها ستقوم بدور إيجابي وستعمل بشراكة مع حزب المؤتمر الوطني والقوى السياسية الأخرى في البلد لتحقيق سلام شامل في كل أنحاء السودان.

واسمحوا لي، نيابة عن شعب السودان الذي يعاني، بأن أختتم موجها لكم خالص الشكر على عقد هذه الجلسة التاريخية النادرة في منطقة مجاورة لنا، في نيروبي، كينيا. وهذا يبرهن على وعيكم وإدراككم لخطورة الصراعات السودانية الداخلية والمخاطر التي تمثلها بالنسبة للمنطقة وللسلم والأمن الدوليين.

إن الشعب السوداني ينتظر بشوق نتائج مداولات مجلس الأمن، ويتمنى أن لا يبرح الأعضاء نيروبي حتى يرسلوا إليه رسالة أمل لأعياد الميلاد والسنة الجديدة. وإننا، بدورنا، نتعهد ونأمل، كما فعل أخي، علي عثمان طه، النائب الأول لرئيس الجمهورية، أن نمنح هدايا أعياد الميلاد والسنة الجديدة للشعب السوداني وللمنطقة وللعالم، بعقد وتوقيع اتفاق السلام في السودان قبل نهاية هذا العام.

كما نود أن نثني على أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ والسفير سومبيو ومبعوثيه؛ والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ واللجنة الرباعية لمنتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمكونة من إيطاليا والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة؛ وحكومة هولندا؛ والاتحاد الأفريقي على جهودهم التي لا تعرف الكلل في السعي إلى سلام عادل دائم في السودان. وأخيرا، أحيي الرئيس كيباكي على تخصيصه بعض الوقت لحضور هذا الاجتماع الهام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): برنامجنا يتضمن عرضا يقدمه الرئيس موسفيني، الذي يرأس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ولقد تأخرت الطائرة التي تقلّه، ولذا فإنني أقترح تعليق الإجراءات حتى الساعة ١٢/١٥.

عُلقت الجلسة الساعة ١١/٣٥ واستُؤنفت الساعة ١٢/٢٠.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس أوغندا، ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، دولة السيد يويري موسينفيني.

**الرئيس موسينفيني** (تكلم بالانكليزية): أحيي مجلس الأمن بالنيابة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وقبل أن أتكلم عن قضايا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أود أن أشير إلى أنه، في رأيي، أينما تعم الفوضى في العالم، سنجد على الأرجح التقاء أربعة عوامل. ما هي تلك العوامل الأربعة؟ العامل الأول هو المصالح الطفيلية الراسخة. والعامل الثاني هو السطحية والتعتيم في تحديد هوية المصالح الطفيلية وفي التعامل معها، وتأثير تلك المصالح على بلد معين أو مجموعة من البلدان. والعامل الثالث يتمثل في القيادة المحلية الضعيفة أو المشوشة. والعامل الرابع هو سمة ما قبل العصر الصناعي في العديد من المناطق المتضررة، ولا سيما في أفريقيا، حيث تتسم المجتمعات بالتخلف وبسمة ما قبل العصر الصناعي.

وفي رأيي، بوصفي أحد الذين شاهدوا مجرى الأحداث على مر الأربعين سنة الماضية، فإن هذه العوامل حاضرة دائما عندما تسود الفوضى في أي جزء من العالم. وإذا كان لدي بعض الوقت، لكنت تكلمت بالتفصيل عن كل عامل من تلك العوامل الأربعة. ولكن ليس لدي الوقت الآن. ومع ذلك يكفي أنني ذكرتها اليوم. وبدون تصحيح تلك العوامل، ولا سيما العوامل الثلاثة الأولى، لا يمكننا أن نتوصل، في رأيي، إلى أي حل.

إن بعض المشاكل العويصة، مثل مشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعزى إلى مزيج من بعض تلك العوامل. لقد نشأت بعض القيادات المحلية الشرعية القومية في عام ١٩٦٠، وأجريت الانتخابات الأولى والوحيدة في تاريخ الكونغو. وإنني أشير إلى قيادة باتريس لومومبا وحزبه، الحركة الوطنية الكونغولية. ونظرا لعدم وجود دولة كونغولية قوية ومستقلة، بدأ الاضطراب فورا بعد الاستقلال. وجاءت قوات الأمم المتحدة إلى البلد. وبدلا من أن تساعد القيادة الشرعية الوحيدة التي نشأت في الكونغو حتى ذلك الحين، وبالفعل منذ ذلك الوقت، أخذت الأمم المتحدة جانب العناصر غير القانونية، بمن فيهم الجنرال موبوتو الشهير. وقد مرت خمسة وأربعون عاما تقريبا منذ المأساة الكونغولية التي وقعت في عام ١٩٦١. وتعود الأمم المتحدة مرة ثانية إلى الكونغو. كيف لا يستطيع بلد أن يقيم دولة قادرة على مدى ٤٥ عاما؟ ما هي المشكلة؟ ومن هو المسؤول عن تلك المشكلة؟

نحن نشاهد الآن مأساة كوت ديفوار. كيف لا يتوفر لبلد، بعد ٤٧ عاما من استقلاله، الحد الأدنى من الدعائم اللازمة لإقامة دولة، مثل جيش قادر على الدفاع عن

السلامة الإقليمية للبلد، بالرغم من المشاكل السياسية؟ هل يشكل التدخل الدولي في هذه الأوضاع جزءا من الحل أم جزءا من المشكلة؟ هل التحليل الذي أجري بشأن تلك الأوضاع صائب أم خاطئ؟ وماذا عن المعاناة الهائلة التي يعانيها الشعب أثناء تلك الأوضاع؟ أود أن يقيّم المجلس بجدية كل تلك العوامل؟

كما يعرف المجلس، فقد عانت أوغندا من مشاكل كثيرة. ومع ذلك لم تسع أوغندا أبدا لطلب أي تدخل دولي في شؤوننا الداخلية، ولن نقبل ذلك أبدا، باستثناء تعاوننا مع إخواننا التترانيين في التخلص من عيدي أمين في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩. وذلك لأننا لا نريد أن نضيف إلى ارتباكنا الكبير، الإمدادات الدولية لسلعة الإرباك نفسها. فليس من الحكمة أن نزيد إرباكا دوليا إلى الفائض من الارتباك المحلي الموجود أصلا.

لذلك، وبحكم تجربتنا الطويلة في هذا الجزء من العالم، أرى أن أفعالنا ينبغي أن تسترشد بالخطوات التالية بادئ أولا بدء، ينبغي أن يأتي حل أي مشكلة سياسية من مواطني البلد المعني أنفسهم تبعا للمبادئ الديمقراطية، واستنادا إلى الإيمان بالمساواة بين جميع الناس أمام القانون. تلك ينبغي أن تكون الخطوة الأولى.

ثانيا، ينبغي للمنطقة أن تتدخل إذا فشل مواطنو ذاك البلد، لسبب ما، في حل المشكلة. وفي حالة منطقتنا، فإن المنظمات الإقليمية المعنية هي التالية: جماعة شرق أفريقيا؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، الموجودة هنا؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وغيرها.

ثالثا، ينبغي للاتحاد الأفريقي أن يبارك هذه العملية في نهاية المطاف.

رابعا، لا يجوز قبل ذلك أن تشارك الهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة، في هذه العملية، كي توفر التضامن والدعم الاحتياطي. والمزايا هي التالية.

أولا، هناك مسألة التعرف على المشكلة. فجهل الجهات الفاعلة للمشكلة جزء منها. لقد كنت رئيسا لعملية السلام في بوروندي لفترة طويلة. وفي العامين ١٩٩٤-١٩٩٥، أي عندما كنا في البداية بصدد الانضمام إلى العملية، كانت هناك عدة اقتراحات، لكن بعد أن فشل مواطنو بوروندي في إيجاد الحل. فقد اقترح البعض أن يقود العملية الرئيس السابق للولايات المتحدة جيمي كارتر والذي يحظى بالاحترام. لكنني رفضت الاقتراح. كنت رئيس العملية، والرئيس كارتر صديق لي عزيز جدا لكنني قلت لا، لأن الرئيس كارتر بحاجة إلى عشر سنوات ليتعلم كيفية نطق الأسماء البوروندية الطويلة جدا: نتيبانتونغانيا على سبيل المثال، ولن يستطيع بالتالي المساعدة. ولذلك أصررت أن يقودها رئيس تترانيا المتقاعد حينها موليمو نيريري. لكنه، ولسوء الطالع، توفي، فطلبنا من السيد مانديلا أن يقوم بذلك. ومع أن جنوب أفريقيا بعيدة إلى حد ما، فقد حظي مانديلا بدعمنا جميعا وقام بعمل جيد جدا. وهكذا تتحرك العملية بثبات وثقة. وبالتالي، ومرة أخرى، فإن المزية الأولى التي أراها في هذا الترتيب هي مسألة المعرفة: القدرة على فهم المشكلة حتى يتمكن المرء من التوصل إلى تسوية صحيحة. فلا يجوز أن نعقد مشكلة صعبة أصلا، بسبب عدم الإلمام بها، وتناولها بسطحية.

ثانيا، هناك مسألة أصحاب المصلحة. فعادة عندما يعاني بلد ما من مشكلة، يكون الناس في ذاك البلد أول ضحاياها. لكن الضحايا الأخرى، هم الجيران، أي الذين يتضررون من مشكلة اللاجئين وغيرها من المشاكل. فالجيران إذا هم أصحاب مصلحة بعد مواطني البلد. ورغم أنه يوجد في حالات معينة بعض المنافسات التي قد تؤدي إلى تعقيد

المسألة، لكن هذه المنافسات يمكن عزلها والتصدي لها بصورة محددة.

ثالثا، هناك مسألة التضامن الدولي، خاصة في ما يتعلق بمسألة الموارد. فعندما تملك المعرفة وتشرك جميع أصحاب المصلحة، يأتي التضامن الدولي في المرتبة الثانية، خاصة في ما يتصل بالموارد وربما ببعض الإسهامات التقنية.

والمسائل الأربع في هذه المنطقة هي السودان، والصومال، وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنا أعكس الترتيب، لأنه كان يتعين علي أن أبدأ بجمهورية الكونغو الديمقراطية لكنني أضعها في النهاية، لأن المنطقة كفت يدها الآن عن الكونغو. إن المنطقة هي التي رعت عملية الكونغو، عبر عملية لوساكا، وأوقفت الحرب، وتوصلت إلى وقف لإطلاق النار، وخطة لفض الاشتباك. لكن الأمم المتحدة عندما جاءت، قالت إن على المنطقة أن تكف يدها عن العملية. وهكذا لم يعد للمنطقة أي دور في الكونغو. ولهذا السبب أضعها في النهاية، فأنا لا أعرف ما يحدث فيها. ولا يمكنني أن أتكلم عن أمر لا أفقه فيه شيئا.

وبخصوص هذه المسائل الأربع، أود أن أدلي بالتعليقات المقتضبة التالية. إن زعماء السودان الذين يجلسون بجانبي هنا، رفضوا، ولوقت طويل، الاستماع إلى النصيحة التي أسدتها إليهم دول المنطقة عن كيفية تناول الطابع المتنوع لذلك البلد الأفريقي العظيم – الذي تجتمع فيه شعوب أفريقية مختلفة.

وقد يجهل الكثيرون في العالم من هم الأفارقة. إن الأفارقة ينقسمون إلى أربع مجموعات لغوية رئيسية. وكل الأفارقة الموجودين في وسط أفريقيا، وأفريقيا الجنوبية، وجزء كبير من شرق أفريقيا، وجزء صغير فعلا من غرب أفريقيا، هم جزء من مجموعة النيجر – الكونغو اللغوية. وتحتوي هذه المجموعة على لغات البانتو، ولغات الكوا أيضا، واللغات المحكية في أجزاء معينة من غرب أفريقيا.

والمجموعة الثانية هي شعب النيل والصحراء الكبرى، أمثال جون قرنق، وجميع الشعوب في جنوبي إثيوبيا، وتشاد وغيرها. ولغاتهم هي مجموعة لغات النيل والصحراء الكبرى.

أما المجموعة الثالثة فهي مجموعة اللغات الأفريقية – الآسيوية، ومنها ثلاث لغات في أفريقيا: العربية، والأمهرية في جزء واحد من إثيوبيا، وتيغراي في اريتريا وفي جزء من إثيوبيا.

والمجموعة الرابعة من اللغات هي كويسان، إنها مجموعة صغيرة جدا في جنوب أفريقيا لدى أفرادها قسمات آسيوية في الوجه، لكنهم يعيشون في جنوب أفريقيا، وقلة منهم في بوتسوانا وناميبيا.

تلك هي المجموعات اللغوية الأربع لأفريقيا. وقد أضفنا الآن اللغات الأوروبية الجديدة، ولا أدري إذا كنا نستطيع أن نسميها لغات أفريقية وهي: الانكليزية، والفرنسية، والبرتغالية، وحتى الإسبانية في بعض الأماكن. تلك هي اللغات الأفريقية الإضافية الجديدة.

ويدرك السودان الآن أن بعض هذه المجموعات القائمة على أساس اللغة تلتقي معا؛ فالشعب الناطق بالعربية يلتقي مع شعب قرنق. وهذه شعوب مختلفة إلى حد كبير، وجميعهم أفارقة، ولكنهم مختلفون تماما. وكما تلاحظون، فإن شعب قرنق ليس أسود اللون فحسب، ولكنه في الواقع أزرق اللون عندما تنظر إليه جيدا.

وحينما تجد عربا ورجالا زرقا يعيشون معا في ظل سيادة واحدة، فهذا مشروع غاية في الخطورة، وينبغي التعامل معه بجدية. ولكن ذلك لم يؤخذ في الحسبان. فنحن نتحدث مع أشقائنا؛ ولحسن الحظ تعاملت معهم خلال فترة

طويلة وهم يعرفون آرائي. وقد ذهبت مرة إلى الخرطوم – دعيت إلى الجامعة وأعربت عن آرائي هناك.

وكنتيجة لعدم معالجة هذه المسألة خلال الخمسين عاما الماضية فقد وصلنا إلى الحالة التي نواجهها الآن في السودان. وفي رأيي أن البروتوكولات الستة، على ضوء ما جرى، وعلى ضوء الوقت الضائع على حل هذه المشكلة، هي بمثابة صفقة معقولة من شأنها أن تعطي هذه المنطقة فرصة لإحلال السلام في السودان، ومن ثم القيام ببداية جديدة.

وعندما تريد أن تقفز فإنك لا تقف ساكنا في موضع واحد لتقفز منه. كلا، بل تخطو خطوة إلى الوراء قبل أن تقفز. إن اللغة الانكليزية لغة فقيرة، لا تملك مفردات كافية كلغتي. وفي لغتي يوجد فعل يدل على المشي إلى الوراء استعدادا للقفز بشكل أفضل. ونحن نسميه أوكوسينغا. وهذا اللفظ يعني الخطو إلى الوراء لحشد الطاقة للقفز إلى مسافة أبعد. وأظن أن هناك كلمة لذلك في اللغة الانكليزية ولكنني لا أذكرها، مع أنني تعلمت اللغة الانكليزية على المستويات العليا.

وفي السودان، نظرا للوقت الضائع والفرص الضائعة، بسبب الأخطاء في تعريف المشكلة، نحتاج إلى أن نخطو إلى الخلف. نحن في حاجة إلى أوكوسينغا، التي أستعيرها من لغتي. فأنا أعتقد أن هذا ما يحتاج إليه السودان. ومعنى هذه الأوكوسينغا موجود في البروتوكولات الستة.

وآمل أننا سنتمكن من تنفيذ هذه البرتوكولات لكي نرى ما سيحدث فيما بعد. ولذلك، أناشد الأطراف المعنية في مشكلة السودان أن تسوي المسائل المتبقية بدون تأخير. وعندما تكلمت مع السيد قرنق بالهاتف قبل أيام، ذكر مسألة دفع رواتب الجيش وبعض المسائل الأخرى. وآمل أن يتسنى حل هذه المسائل بسرعة، لكي نبدأ في المضي قدما.

لقد شاهدت مقابلة في التلفزة مساء أمس، بينما كنت في أروشا للمشاركة في الاجتماع حول الإيدز والسل والملاريا، وسمعت شخصا سودانيا يقول في تلك المقابلة إن الحكومة السودانية كانت منهمكة بمشاكل دارفور وإنها لذلك لم تجد متسعا من الوقت لمعالجة هذه المشكلة. ولكن في رأيي أن التعامل مع قضية جنوب السودان جزء من التعامل مع قضية دارفور. فإذا ما تعاملت مع جنوب السودان بصورة صحيحة، فإنك ستتمكن من التعامل مع دارفور بشكل أكثر سهولة.

وأما فيما يتعلق بالصومال، فإن هذا البلد أصبحت لديه الآن حكومة انتقالية متفق عليها. وينبغي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، أن تدعم هذه الحكومة ماديا وفنيا لكي تتمكن من بسط سلطتها في الصومال في أسرع وقت ممكن. ويجب ألا ندع الوقت يضيع لأن هذه الصفقة في الصومال بالغة الأهمية. ويتوجب علي أن أشكر الرئيس كيباكي وحكومته على مساعدة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في التفاوض على هذا الاتفاق هنا في نيروبي، وأناشد الجميع دعم هذه العملية.

إن الحكومة الانتقالية في حاجة إلى قوات عسكرية لمساعدتها في بسط سلطتها في الصومال. وأقترح هنا استخدام قوات أفريقية. وتوجد قوات في أماكن نائية كأوروغواي، والقطب الشمالي، والقطب الجنوبي، تتوفر أشكال متعددة منها، ولكنني أعتقد أن القوات الأفريقية تستطيع القيام بالمهمة على نحو أفضل. فأولا، القوات الأفريقية لا تكلف كثيرا، فنحن ندفع لجنودنا رواتب أقل من هؤلاء. وثانيا القوات الأفريقية تستطيع أن تقاتل، ولا توجد مشكلة إطلاقا في هذا المجال.

وفي الحالات التي اشتركت فيها القوات الأفريقية تمكنا من التوصل إلى حلول بسرعة. فقد نجحنا في حل مشكلة أمين لوحدنا تقريبا، وأعني نحن الأفارقة، من تنزانيا، ونحن، وبلدان أخرى قليلة. كما أننا نجحنا في حل مشكلة موبوتو. ونحن الذين تعاملنا مع مشكلة الإبادة الجماعية في رواندا. و لم تكن تلك الإبادة لتتوقف أبدا لو أننا لم نتصد لها. فكان الأفارقة هم الذين تخلصوا من نظام الحكم ومكنوا الشعب من البقاء على قيد الحياة. ونحن من حارب نظام الفصل العنصري؛ الأفارقة هم الذين حاربوا الفصل العنصري.

وبالتالي، لا أدري لِمَ لا يوجد لدينا نظام، بموجبه يقدم المجتمع الدولي الموارد، ويقوم الجنود الأفارقة بحل هذه المشاكل. فإذا توفر المال، سنتمكن من جلب الجنود الأفارقة لحل مشكلة الصومال أو أية مشكلة أخرى. إن الشباب في أفريقيا لا يفعلون شيئا لأنهم عاطلون عن العمل، وهم يبحثون عن فرص العمل. ومن السهل عليَّ أن أجمع أي عدد من الألوية العسكرية، إذا استلزم الأمر لوائين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة ألوية.

وعندما كنا نتعاون مع الرئيس الأسبق بوش في العام ١٩٩١ بشأن قضية الصومال، كنت أريد أن أقدم مساهمة، ولكن قيل لي إنني أستطيع أن أرسل سرية واحدة فقط. فقلت: ”لا، إنني لن أرسل سرية واحدة، فأنا لم أحضر هنا من أجل التجميل. فإذا ما أردتم أن أقدم مساهمة، فيجب أن أرسل لواءً، لكي تشاهدوا ما يستطيع جنود أوغندا أن يفعلوا من أجل تقديم مساهمة. ولكن أن أرسل سرية واحدة، من شأن ذلك أن يكون بمثابة مساهمة في مهرجان كشافة أو ما أشبه ذلك“.

ولعلنا نجعل من الصومال مثالا. فأنا رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وقد تشاورت مع الرئيس الجديد، السيد عبد الله يوسف. ونستطيع أن نرسل إلى الصومال بضعة ألوية من الجنود الأفارقة لكي تساعد الحكومة الانتقالية الجديدة في بسط سلطتها في الميدان، إذا ما توفرت الأموال اللازمة. فالمال هو المشكلة الوحيدة. على أية حال لا بد من دفع رواتب الجنود، وحتى عندما يكونون في أوطانهم، يتلقى هؤلاء الجنود أجورهم. فالأموال التي قد نطلبها هي من أجل تكاليف المواصلات والطعام وما أشبه ذلك. إننا ندفع لهؤلاء الجنود الآن. ولكن إذا أردنا تشكيل كتائب جديدة فسنحتاج إلى المزيد من الأموال، بما في ذلك رواتب الجنود الإضافيين. وهذا هو ما تحتاج إليه الصومال الآن. إنها في حاجة إلى عدد من الألوية لمرافقة الحكومة في البلد لكي تتمكن من البدء في التحضير للانتخابات، التي ستتمخض عنها حكومة شرعية.

إن الموقف في بوروندي يتطور بشكل جيد لأن المنطقة والأطراف الداخلية في بوروندي والمجتمع الدولي تنسق فيما بينها بشكل جيد. فالمسائل تتحرك بشكل جيد في بوروندي لأننا جميعا موجودون هناك دائما. وتعمل الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين ماكاسكي، مع جميع الأطراف المعنية. وإننا نواجه جميع أنواع التعقيدات. ولكن لن يستطيع أحد أن يخدعنا، لأننا نعرف حقيقة الوضع. وعندما نتعاون معا فإننا نصل دائما إلى الحل السليم.

إن المشكلة الوحيدة في بوروندي تتمثل في توفر الأموال. ما هي الكلمة الفرنسية للمال؟ وأستمر في القول ان المال هو ما نحتاج إليه الآن، أولا وقبل كل شيء للانتخابات، من أجل طباعة بطاقات الاقتراع. وأعتقد أنه تم جمع بعض الأموال من أجل صناديق الاقتراع وما إلى ذلك. ولكننا نحتاج الأموال أيضا من أجل تجميع المقاتلين ووضعهم في مكان واحد، ونزع سلاحهم وتسريحهم. وإذا لم نفعل ذلك، لن نتمكن من إجراء انتخابات حرة لأن الأحزاب التي لديها جماعات مسلحة تستخدمها في تخويف أحزاب

منافسة. ولذلك فمن المهم للغاية أن نحصل على الأموال لغرض تسريح المقاتلين.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية فإنني قد عبّرت عن مخاوفي للرئيس كابيلا وللأمين العام. وآمل أن تؤخذ تلك المخاوف بعين الاعتبار. وإن إحدى المشاكل التي واجهتها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أنها أخرت عملية إدماج المقاتلين. فقد ناشد المتمردون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لمدة عام ونصف، حكومة الكونغو أن تدمجهم معها. وقد قالت الحكومة ''لا، إننا لا نستطيع أن ندمجكم معنا''. وعندما زدت من الاستفسار قيل لي إن السفراء الغربيين في كينشاسا هم الذين ينصحون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعدم إدماج المتمردين. لماذا؟ لأن المتمردين ارتكبوا أعمالا وحشية، ولذلك يجب التحقيق معهم أولا. ولا بد أن تكون هذه نظرية جديدة في حل الصراعات. إن القليل الذي أعرفه عن حل الصراعات هو أنه أولا يجب أن نحقق السلام. وإذا استطاع جميع مثيري الشغب أن يأتوا في سلام، فإننا نرحب بهم. ولا ينبغي أن نقول ''لا، إننا لا نريد أن نقبلكم معنا، لأننا نعتقد أنكم ارتكبتم بعض الجرائم ونريد أن نحقق معكم أولا''. إذا أراد الناس أن ينضموا إلينا، ينبغي أن نرحب بهم.

ولهذا السبب فقد استخدمنا في حالة بوروندي أسلوب ''الحصانة المؤقتة''. نفترض أنه ليس كل المتمردين مجرمون، إنهم يضعون أسلحتهم ويأتون جميعا ونلحقهم بالجيش بشكل مؤقت. ثم نستخدم معايير تقنية لكي نخفّض عددهم إلى العدد الذي نريده، ونستبعد كبار السن والمرضى منهم. وقد يكون لدينا من المعايير ما يتعلق بالتعليم كذلك. ثم نصل في النهاية إلى عدد أقل من العدد الأصلي. ثم نقدم تعويضا معينا لمن لم يتم استيعابهم. وحينئذ يتدخل البنك الدولي: نحن نقدم لهم التعويضات وهم يذهبون إلى منازلهم راضين.

والآن عندما نفعل ذلك فإننا نحل مشكلتين أو ثلاثا في الحال. أولا، الأشخاص الذين لديهم أسلحة يأتون ويسلِّمون أسلحتهم. ثانيا، ثم نتقدم بالمساعدة لقادة الفصائل. فقائد الفصيلة لديه مشاكل حقيقية. فلهذا القائد أتباعه وليس بإمكانه أن ينضم إلى الحكومة الانتقالية ويترك أتباعه. من شأن أتباعه أن يقتلوه وأن يقولوا: ''لقد خنتنا؛ إنك لا تهتم إلا بنفسك ونسيتنا''. ولهذا السبب فإننا نجد أن بعض قادة الفصائل ينفرون كثيرا من الانضمام إلى الحكومة، لأنهم لا يستطيعون أن ينضموا إلى العملية بدون أن يحلوا أولا مشكلة أتباعهم. عندما نقوم بإدماج المقاتلين فإننا نساعد أيضا قادة الفصائل. حينئذ يستطيع قائد الفصيلة أن يقول لتابعيه: ''انظروا أيها الأصدقاء، لقد اعتنت بكم العملية الانتقالية، لذلك لا تضايقوني''.

ويحدونا خالص الأمل أن تتم معالجة هذه المسألة. ومنذ أيام فقط أرسلت مبعوثا خاصا للقاء الرئيس كابيلا ليخبره عن مخاوفي، فقد سمعت حكايات عن آلاف الأشخاص الموجودين في ذلك الجزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية ولديهم بنادق، ولا يمكن التعرف عليهم، وهم الأشخاص الذين تريد الحكومة أن تحقق معهم أولا. وإذا اتبعنا منطق العدالة هذا قبل السلام والشرعية، لما تحققت عملية سلام في بوروندي، لأنني لا أستطيع أن أحكم على معظم الناس في الجيش البوروندي. ومن الممكن أن يكون من بين المتمردين من ارتكب جرائم. ولكن باستخدام تقنية ''الحصانة المؤقتة'' يمكن أن نجمعهم جميعا ويمكننا أن نواصل عملية إنشاء الحكومة الانتقالية. وانطلاقا من مرحلة الحكومة الانتقالية، نستطيع أن ننتقل إلى مرحلة الانتخابات وبذلك نتقدم إلى الشرعية. ثم يمكننا أن نعود إلى مسألة العدالة.

هكذا تمت معالجة المسألة في جنوب أفريقيا؛ لعل المجلس يتذكر أنه كانت هناك أولا مفاوضات، ثم العملية الانتقالية والانتخابات، ثم لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة لإقرار مسائل العدالة.

لقد أخذت قدرا طويلا من وقتكم، السادة أعضاء المجلس، ولكني أتصور أنكم قطعتم شوطا طويلا وجئتم لكي تصغوا لنا، لذلك أرجو ألا تشكوا، فقد أتيتم طوعا لكي تصغوا لنا.

في رأيي، ووفقا لخبرتي الشخصية، فإن الوصفة السحرية التي تستخدم عندما تفشل القوى الداخلية في التعامل مع القضية هي كما يلي: الأطراف الخارجية والجهات الفاعلة الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية، وبهذه الكيفية تم حل قضية أمين، وبهذه الكيفية أيضا تم حل مشكلة الفصل العنصري، وكذلك تم حل مشكلة موبوتو، إلى حد ما، بالرغم من أنها لم تحل بالكامل. وفي رأيي أنه إذا كانت هناك مشكلة عسيرة فإن هذه المجموعة من الأطراف الفاعلة يمكنها أن ترعى عملية الحل خلال جميع مراحلها: المفاوضات، والاتفاق، والتنفيذ وضمان الاتفاق في مرحلة ما بعد التنفيذ. لأنه إن لم يُكفل فإن القوات الداخلية ستكفله عن طريق الحرب – عن طريق القتال – فتثبت حقوقها بأنفسها إن لم يضمن أي طرف آخر مصالحها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر الرئيس موسفيني كثيرا على بيانه المفيد جدا.

وفقا للتفاهم الذي توصلنا إليه في مشاوراتنا السابقة سأرفع الجلسة الآن. وأرجو من أعضاء المجلس والمشاركين العودة إلى هذه القاعة للاجتماع في جلسة سرية تبدأ في تمام الساعة ١٤/٣٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.